

تقرير

الفصل المحاسبي

تقرير

الفصل المحاسبي

تقرير صادر من هيئة تنظيم الاتصالات
حول مسودة اللائحة التنظيمية
2 أغسطس 2004م

الغرض: تلخيص الردود المستلمة المتعلقة بمسودة اللائحة التنظيمية للفصل المحاسبي الصادرة في 21 ابريل 2004.



هيئة
تنظيم
الاتصالات
Telecommunications
Regulatory
Authority

تقرير

الفصل المحاسبي

قائمة المحتويات

1	المقدمة.....	1
1-1	النطاق.....	1
2	الردود الأساسية المستلمة.....	1
1-2	الردود العامة.....	2
2-2	الردود الخاصة.....	4
3	الخاتمة.....	11

تقرير

الفصل المحاسبي

1 المقدمة

في عام 2003، قامت هيئة قطاع الاتصالات بطرح إستشارة حول الفصل المحاسبي وطرق احتساب التكلفة ذات العلاقة والتي حولها قامت الهيئة بالترحيب بملاحظات الاطراف المهتمة حيث تلقت الهيئة ملاحظات من مؤسستين. وفي الكثير من الحالات اتفقت الأطراف على المقترحات التي وضعتها هيئة تنظيم الاتصالات، وفي بعض المجالات كان لهذه الأطراف آراء متضادة ومختلفة. تتعلق المواضيع الرئيسية بهذه الملاحظات بأن هناك مؤسسة واحدة تسعى لتخفيض مستوى تفاصيل إعداد التقارير المنفصلة بشكل كبير وأما البعض الآخر فيسعى لزيادة مستوى الفصل المحاسبي.

في 21 ابريل 2004 نشرت الهيئة تقريراً ناقش الملاحظات التي تلقتها الهيئة وتضمن النتائج وبين القضايا التي رغبت هيئة تنظيم الاتصالات في تبنيها في شكل مسودة لائحة تنظيمية.

يلخص هذا التقرير الملاحظات الأساسية المستلمة ويناقشها عند الضرورة ويبين وضع الهيئة ويبرز التغييرات التي أجريت في اللائحة التنظيمية في ضوء الملاحظات المستلمة.

وإلى جانب هذا التقرير، تم إصدار لائحة تنظيمية تبين متطلبات الفصل المحاسبي للمشغلين المرخص لهم في البحرين.

1-1 النطاق

كتقرير، تعد هذه الوثيقة وسيلة لنشر المعلومات فقط.

2 الردود الأساسية المستلمة

رحبت مسودة اللائحة التنظيمية بالملاحظات بشكل عام دون طرح أية أسئلة خاصة (كما هو الحال بالنسبة لأوراق الاستشارة). وكانت الملاحظات المستلمة انتقائية وتم ربطها ببعض فقرات القانون المحددة. ولذلك لم تقم الهيئة باتباع بنية اللائحة التنظيمية بشكل صارم في هذا التقرير، ولكنها سلطت الضوء على المجالات التي تم استلام الملاحظات بخصوصها.

تقرير

الفصل المحاسبي

تلقت هيئة تنظيم الاتصالات ثمانية ردود فيما يتعلق بمسودة التقرير واللائحة التنظيمية التي صدرت في 21 من إبريل 2004. وتم تلقي الردود (بالترتيب الأبجدي) من:

1. بتلكو.
2. غرفة تجارة وصناعة البحرين.
3. وزارة التجارة.
4. وزارة التربية والتعليم.
5. وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
6. وزارة الصناعة.
7. وزارة العمل.
8. وزارة المواصلات.
9. جامعة البحرين.

1-2 الردود العامة

أقر العديد من أصحاب الردود متطلب الفصل المحاسبي حيث قاموا بدعم محتويات مسودة اللائحة التنظيمية، كما قدم العديد منهم ملاحظات عامة حول مسودة اللائحة التنظيمية، في حين قدمت بتلكو ملاحظات خاصة حول محتوى مسودة اللائحة التنظيمية.

أشار أحد أصحاب الردود أنه من الملائم للمرخص لهم القيام بالفصل المحاسبي لكل نشاط مرخص له، وأن القوانين ومدى إعداد التقارير يجب أن تكون عادلة لكافة المرخص لهم، على سبيل المثال بين الوحدة المتنقلة لبنتكو وMTC-V. إن الهيئة توافق على مبدأ هذا الرأي، ولكن هنالك متطلب لتنظيم تلك الشركات التي تتمتع بقوة سوقية مؤثرة أو بالسيطرة في سوق معين بدرجة أكبر من تلك المتطلبات للشركات التي لا تتمتع بذات القوة السوقية بموجب المادة 57 (ب) و 58 (أ) من قانون الاتصالات. ولهذا فقد قرر أن تكون متطلبات إعداد التقارير مفصلة بشكل أكبر (وربما معقدة أكثر) لتلك الشركات التي يعتقد بأنها تتمتع ببعض القوة السوقية.

سلط أحد أصحاب الردود الضوء على المتطلبات القانونية الحالية للشركات فيما يتعلق باستخدام المدققين المعتمدين كما هو مسجل في سجل وزارة التجارة بموجب المرسوم بقانون رقم (26) لعام 1996 بشأن مدققي الحسابات وأكد أن طلب هيئة تنظيم الاتصالات لإعداد محاسبة صارمة لا يؤدي إلى أية تناقضات بين ما تم التصريح به في التقارير المالية السنوية المطلوبة بموجب المرسوم بقانون رقم (21) لعام 2001 بشأن الشركات التجارية وتلك التي نصت عليها اللائحة التنظيمية.

تقرير

الفصل المحاسبي

وأشار اثنان من أصحاب الردود أن التزام المشغلين المرخص لهم بتقديم حسابات مدققة بموجب اللائحة التنظيمية قد يكون معقداً بإفراط وخاصة حين يتطلب الفصل المحاسبي تغييرات أساسية في إجراءات أنظمتها المحاسبية واقترحاً أنه من الممكن التساهل في النطاقات الزمنية.

كما اقترح أحد أصحاب الردود توفير عينات إرشادية لتقديم المعلومات التي تحتاج إليها الهيئة (والتي قد تتغير من وقت لآخر) وفقاً لظروف وتعقيدات نشاطات المشغلين المرخص لهم، وبشكل عام ضمن ممارسات مؤسسة نقد البحرين بشأن طلبها في الحصول على تقارير دورية تدعى "مرجعيات احتياطية" وربما تصدر هيئة تنظيم الاتصالات إرشادات في الوقت المناسب في هذا الخصوص ولكنها لن تسعى لتوفير هذه الإرشادات كجزء من اللائحة التنظيمية.

اقترح أحد أصحاب الردود أنه يجب أن يكون هنالك توازن بين التقييدات التي قد ترفع من التكاليف وتحدد المدخلات (من خلال إنشاء عوائق كبيرة للمدخلات بشكل فعال) وبين المتطلبات المفروضة على المشغلين لتقديم حسابات تنظيمية تساعد على تحديد القيمة العادلة لأرباح الشركات، كما اقترح أن مسودة اللائحة التنظيمية يبدو أنها توازن هذه الأمور من حيث المبدأ.

اقترح أحد أصحاب الردود أن محاسبة التكلفة الحالية (CCA) من الممكن أن تكون طريقة مكلفة وخاصة بالنسبة للمشغلين التقليديين واقترح تضمين خيار للسماح بمحاسبة التكلفة التاريخية (HCA) إذا لم يتوفر نظام محاسبة التكلفة الحالية (CCA) بشكل فوري أو كان غير مجدي للمرخص له.

تقسم اللائحة التنظيمية متطلبات إعداد التقارير على أساس مخصص بالكامل والتي هي محاسبة التكلفة التاريخية وإعداد التقارير على أساس متوسط التكلفة المتزايدة على المدى البعيد LRAIC والتي هي عادة من خلال محاسبة التكلفة الحالية (CCA). و يتطلب فقط على أولئك المرخص لهم الذين يتمتعون بقوة سوقية مؤثرة إعداد تقرير على أساس محاسبة التكلفة الحالية (CCA). ومن المحتمل أن لا يكون أولئك المرخص لهم الذين يتمتعون بقوة سوقية مؤثرة كيانات صغيرة حيث ستؤثر تكلفة نظام محاسبة التكلفة الحالية (CCA) بشكل كبير على أعمال المرخص له، وبرغم ذلك فإن النظام الآن يسمح لكافة المرخص لهم بالتقدم بطلب كتابي لهيئة تنظيم الاتصالات لتمديد الفترات حين لا يكون مجدياً تقديم التقارير بموجب نظام محاسبة التكلفة الحالية (CCA) فوراً.

تقرير

الفصل المحاسبي

كما اقترح أحد أصحاب الردود أنه يجب تشجيع تدقيق الحسابات التي لا تدقق كل ربع سنة من قبل المرخص لهم وتقديمها حين تطلبها هيئة تنظيم الاتصالات. إن الصورة المنعكسة المتخذة من قبل الهيئة لموازنة الجهود المبذولة من قبل المرخص لهم لإعداد حسابات كل ربع سنة وتقييم مثل هذه الحسابات التي ستضيف على القرارات التنظيمية تؤدي إلى الاعتقاد بأن هذا المتطلب قد يكون صارماً على المرخص لهم.

وأشار اثنان من أصحاب الردود إلى أن التنظيم أهمل الطريقة التي يمكن أن تستخدمها الحسابات التنظيمية التي تم تقديمها، مما يتطلب بشكل أساسي التوضيح فيما إذا سيتم إعلان هذه الحسابات للعمامة. ولتجنب الشك، سيتم التعامل مع الحسابات التنظيمية بشكل سري ولن يتم نشرها بواسطة هيئة تنظيم الاتصالات إلى حين البحث في متطلبات معلومات السوق والتوصل إلى اتفاق فيما يخص ضرورة نشر هذه المعلومات للعمامة أو إذا اعتبرت هيئة تنظيم الاتصالات ذلك مناسباً لممارسة وظائفها، إلا أنه يمكن نشر دليل المحاسبة.

2-2 الردود الخاصة

الفقرة 1-1 (أ)

اقترح أحد أصحاب الردود أن المواعيد النهائية كما هو مشار لها في 1-1 (أ) وتحديد تاريخ التقديم هي صارمة جداً وشعر بأن هذا غير واقعي ومن المستحيل الإيفاء به، حيث وضع مقترحات بديلة لجعل هذا المتطلب أقل صرامة:

1. المقترح 1 (الأكثر تفضيلاً) – للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003، تقديم تقارير التكاليف المخصصة بالكامل FAC المدققة والتقارير المبدئية (غير المدققة) ونتائج محاسبة التكلفة الحالية (CCA) والتكلفة المتزايدة على المدى البعيد LRIC خلال 9 أشهر من إصدار اللائحة التنظيمية النهائية. وبالنسبة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2004 يجب تقديم حسابات مدققة بالكامل خلال 9 أشهر من نهاية السنة.

2. المقترح 2 – يجب تقديم حسابات مدققة بالكامل للعام 2003 خلال 9 أشهر من إصدار اللائحة التنظيمية النهائية وبعد ذلك الحين خلال 9 أشهر من نهاية السنة المعنية؛ أو

3. المقترح 3 (الأقل تفضيلاً) ونقترح بأقل الأحوال أن يتم تقديم معلومات التكلفة المخصصة بالكامل FAC خلال سنة أشهر (من إصدار اللائحة التنظيمية النهائية في السنة الأولى وبعد ذلك في نهاية

تقرير

الفصل المحاسبي

السنة) وتقديم البيانات المتعلقة بمحاسبة التكلفة الحالية CCA والتكلفة المتزايدة على المدى البعيد LRIC التكميلية بعد 9 أشهر.

ورداً على هذا الاقتراح، تود هيئة تنظيم الاتصالات أن تؤكد على أن الهيئة تحاول موازنة الاحتياجات لمعلومات دقيقة مطلوبة حول التكاليف، بحيث يكون باستطاعتها تقييم أساس الأسعار المضبوطة بشكل أدق بالإضافة إلى الحاجة إلى تخفيف الجهود والتكاليف التي يتحملها المرخص لهم لدى الإيفاء بمثل هذه المتطلبات.

إن الهدف الأساسي للمحاسبة التنظيمية يكون هاماً جداً عند وضع الأسعار المتعلقة بالربط البيئي والنفاد حيث تكون المعلومات الدقيقة والحديثة ضرورية. وكما هي العادة، يجب على هيئة تنظيم الاتصالات أن تعتمد على الحسابات التاريخية من نهاية السنة مضيئة فترة إضافية للإبطاء في التحضير مما قد يفاقم المشكلة بشكل أكبر. ووفقاً للمقترح 1 فإن بيانات السنة 2003 سيتم توفيرها يوماً ما في الربع الأول من العام 2005 ومن ثم بعد 9 أشهر من نهاية كل سنة. أما المقترح 2 فلا يعطي أية ميزة إضافية في هذا النطاق. ويبدو أن المقترح 3 يوازن مصالح المشغل مع مصالح هيئة تنظيم الاتصالات وبالتالي يوازن مصلحة السوق.

تم تغيير اللائحة التنظيمية بما يتماشى مع المقترح 3.

الفقرة 1-1 (ب)

كما اقترح صاحب الرد تعديل الفقرة 1-1 (ب) في دليل الإجراءات المحاسبية. حيث أشار أنه قد تكون هنالك ظروف يجب فيها مراجعة الإجراءات المتبعة في تحضير الحسابات حسب الخبرة.

وتتفق الهيئة على أنه قد تكون هذه هي الحالة فعلاً وقامت بتغيير اللائحة التنظيمية لتلائم ما ذكر أعلاه.

لقد اعتمدت الهيئة نظاماً يلزم المشغل كل سنة بتقديم الهيئة دليل إجراءات مجدد مع تفسير أسباب أية تغييرات. كما اقترح صاحب الرد أنه لمن المساعد إذا كانت هناك إشارة إلى الأوقات التي ستقوم الهيئة فيها بتقديم موافقة كتابية لدليل الإجراءات.

تقرير

الفصل المحاسبي

تم إضافة ما ذكر أعلاه إلى اللائحة التنظيمية التي تنص على أن الهيئة ستقوم بتقديم موافقة كتابية (حيثما كان ذلك ممكناً) خلال 45 يوم عمل. وتم إضافة هذا التقديم إلى متطلبات الحسابات التنظيمية والتي تعكس متوسط التكلفة المتزايدة على المدى البعيد LRAIC في المادة 7-2.

الفقرة 1-3

وكانت إحدى القضايا الرئيسية التي طرحها صاحب الرد والمتعلقة بالفقرة 1-3، هي مقاييس التدقيق المطلوبة. حيث ذكر صاحب الرد أن مقاييس التدقيق المطلوبة لا تزال غير واضحة، واقترح أنه في الأنظمة الأخرى هنالك تفريق بين الرأي القائل "تم إعداده بالشكل الملائم وفقاً لـ..." وبين الرأي القائل "تحضيره بشكل عادل أو (يعكس) بشكل عادل وفقاً لـ...". حيث يعتقد صاحب الرد أن على هيئة تنظيم الاتصالات توضيح ما هي المقاييس المتوقعة لأنه بخلاف ذلك سيقوم أي مدقق بافتراض أكثر من ذلك أو يفترض مقياس الأكثر صرامة.

ويعتقد صاحب الرد أن خيار "تحضيره بشكل عادل أو يعكس بشكل عادل" لن يزيد فقط من تكلفة تنفيذ المستويات التي يصعب المحافظة عليها من خلال الفائدة التنظيمية الإضافية المشتقة بل يبدو أنه من المرجح - كما هو الحال في أنظمة أخرى عديدة - لن يتم تطبيق هذه الفكرة - وعلى الأقل لبعض الأعمال المنفصلة- في السنوات الأولى من التنفيذ التي ينتج عنها رأي تقرير ذو التحفظات.

لذلك طلب صاحب الرد من الهيئة توضيح أن المتطلب الأولي يعود لرأي المدقق لمبدأ "تم إعداده بالشكل الملائم وفقاً لـ...". وباستطاعة الهيئة أن تحتفظ بالحق في مراجعة هذا "تحضيره بشكل عادل.. أو "يعكس بشكل عادل...". بنفس الطريقة في المستقبل.

وسوف تتفق هيئة تنظيم الاتصالات مع هذا الرأي وقد قامت بتغيير اللائحة التنظيمية لتطلب مقاييس تدقيق "تم إعدادها بالشكل الملائم" والتي سيتم مراجعتها من قبل الهيئة خلال عامين من نفاذ اللائحة التنظيمية مع الاعتقاد ما إذا كانت مقاييس التدقيق توفر المستوى الضروري من الضمان المطلوب.

الفقرة 1-4

بيانات اللائحة التنظيمية (والتدقيق) للخدمات الفرعية فعلى سبيل المثال خدمة المناداة أو الإتاحة العامة للراديو النقال. وأشار صاحب الرد إلى الأحكام الإعفائية ولكنه اقترح بدلاً من ذلك أن نقطة بداية اللائحة التنظيمية يجب أن

تقرير

الفصل المحاسبي

تكون المحاسبة المركبة لمثل هذه الخدمات، وإذا لزم تفصيل إضافي فيمكن للهيئة أن تصدر طلباً خاصاً أو تقوم بالتحري عن ذلك.

إن هيئة تنظيم الاتصالات غير مقتنعة بالجدل وتؤمن بمبدأ الشفافية (وخاصة في المراحل المبكرة من التحرير) أن على المشغلين المرخص لهم القيام بالفصل المحاسبي و أن يطلبوا الإعفاء إذا كان ذلك ملائماً وفقاً لمسودة اللائحة التنظيمية.

الفقرة 4-2

في الفقرة 4-2 - الفروقات بين التكاليف، اقترح صاحب الرد أن التسوية الشاملة بين التكاليف المعتمدة من قبل الهيئة لأغراض تحديد الأسعار والتكاليف الكلية بالنسبة للأعمال المنفصلة سيكون غير عملي لدى اعتبار نطاق وطبيعة التعديلات التي تطلبها الهيئة. وكبديل عن ذلك اقترح صاحب الرد إيضاح هذه الفروقات عن طريق الملاحظات في البيانات التنظيمية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التسوية بين الحسابات التنظيمية الإجمالية والحسابات المالية المنشورة سيبرز أية تكاليف تم استثنائها بشكل كامل من الحسابات التنظيمية.

توافق الهيئة على هذا الاقتراح وتم تعديل اللائحة التنظيمية لتلائمه.

الفقرة 4

لدى إصدار المتطلبات للأشخاص الذين يقومون بتزويد المنتجات أو الخدمات في سوق أو أسواق والذين يزعمون أن يتمتعوا بقوة سوقية مؤثرة فيها، اقترح صاحب الرد أن على المشغل أن يتمتع بقوة سوقية مؤثرة لعدد من الخدمات غير الأساسية عندما تعد مقابل إجمالي الإيرادات المكتسبة لنشاط مرخص له أو وحدة مرخصة لها، حيث اقترح صاحب الرد تعديل الفقرة بحيث تسمح للمشغل بتضمين الإيرادات والتكاليف الملائمة ضمن فئات أساسية أخرى.

اقترح صاحب الرد أن المنتجات والخدمات غير معرفة بشكل محدد في مسودة اللائحة التنظيمية ولذلك فمن الصعب فهم مستوى التحليل المطلوب بموجب هذا الحكم مطالباً بتعريف إضافي أو إرشاد في هذا المجال مما سيكون مساعداً. وأشار صاحب الرد إلى أن التعقيد ومتطلبات البيانات لأي نظام فصل محاسبي أو تكليفي يزداد مع ازدياد عدد المنتجات.

تتفهم الهيئة أسباب رغبة المشغل في تصنيف المنتجات/الخدمات التي تعد غير أساسية فيما يتعلق بالإيرادات الإجمالية ولكن المادة 57 (ب) من قانون

تقرير

الفصل المحاسبي

الاتصالات تلزم أولئك المشغلين بأن يعتقدوا بأن يكونوا مسيطرين في سوق معين ذي علاقة لتقديم تلك الخدمات حيث تكون "التعريفات والشروط عادلة ومنطقية وغير متحيزة ويجب أن تكون التعريفات على أساس التكاليف المستقبلية المتزايدة وبواسطة اختبار أداء هذه التعريفات مقابل تعريفات سوق الاتصالات المقابلة".

يلزم مثل هذا المتطلب المشغل لتطوير تسعيرة منفصلة وحساب منفصل لمثل هذه المنتجات والخدمات، وألزم هذا المتطلب الهيئة أن تضمن أن هذه الأسعار بمقتضى أحكام القانون. ولذلك تعتقد الهيئة أن الفقرة الحالية ملائمة ولم تقم بتعديلها.

الفقرة 3-2-6

اقترح صاحب الرد في الفقرة 3-2-6 أنه يجب تخصيص كافة التكاليف غير المتعلقة على أساس "منطقي" وليس على أساس طريقة نسبة الربح المضافة إلى التكلفة بنسب متساوية، مقترحا أنه كان من الصعب إنشاء علاقة سببية بين التكلفة على نحو صارم.

ولأسباب تتعلق بالشفافية وبواجب الهيئة ضمان أن التخصيصات ملائمة، لا تعتقد الهيئة أنه من الملائم تغيير هذا المتطلب.

الفقرة 1-7

في الفقرة 1-7 المتعلقة بطرق إعداد التكاليف للأشخاص الخاضعين لأحكام المادة 4، اعترض أحد أصحاب الردود على حقيقة أن المشغل ملزم بإعداد تخصيصات التكاليف على أساس معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC لنطاق كبير من المنتجات والخدمات. كما ادعى بأن هيئة تنظيم الاتصالات تدرك جيدا التعقيد والجهد المطلوب لإعداد معلومات على أساس معدل التكاليف على المدى البعيد LRAIC كما تدرك أن تطوير المشغل لمعلومات معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC قد ركز على مجالات معينة وأن الهيئة لم تعترض على نطاق تطوير أنظمة معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC.

وبناء على هذا، فإن الهيئة تؤكد باستمرار أن الأنظمة المطبقة يجب أن تكون مرنة بشكل كافٍ للسماح لهم بالإيفاء بالمتطلبات المستقبلية والتي قد تتطلب أن تكون المنتجات والخدمات على أساس معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC.

تقرير

الفصل المحاسبي

وبالرغم من ذلك، فإن الهيئة تتفهم تعقيد تغيير الأنظمة من أجل تزويد معلومات تكاليف على أساس معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC للخدمات ولذلك فقد أصدرت أحكام ضمن اللائحة التنظيمية مما يسمح بتطوير مثل هذه المعلومات لمنتجات / خدمات جديدة مع مرور الوقت بواسطة طلب تمديد من الهيئة.

ومن أجل توضيح المتطلبات بموجب المادة 7، ترغب الهيئة في التصريح ثانية أنه يمكن الإيفاء بالمتطلبات بواسطة بيان تكاليف معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC والتي تشكل ملحق للحسابات التنظيمية المعدة على أساس مخصص بالكامل. وسيساعد بيان التكاليف هذا على نقل التسعيرة وتسعيرة الخدمات المترابطة (والخدمات الأخرى التي تراها الهيئة ملائمة) وسيعطي الهيئة رؤية واضحة للعلاقة بين تلك الأسعار لمعدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC.

يجب أن تكون هذه البيانات ملحقاً لحساب الأرباح والخسائر الفعلي والميزانية العمومية الفعلية لكل عمل منفصل (والتي يتم إعدادها على أساس التكلفة المخصصة بالكامل FAC ومحاسبة التكلفة الحالية CCA).

الفقرة 2-10

وهي القضية الأخيرة التي تمت مناقشتها من قبل صاحب الرد فيما يتعلق بالمادة 2-10. حيث ذكر أنه من غير الواضح أية بنود يجب إعداد التقارير فيها في المحاسبة التنظيمية وأية بنود يجب أن يتم وصفها في دليل المحاسبة. كما اقترح صاحب الرد تحديد للمعلومات. وتتفق الهيئة كثيراً مع التحديد المقترح واقترحت تحديد ضمن الخطوات التالية:

الحسابات التنظيمية:

- بيان مختصر عن السياسات المحاسبية المطبقة.
- حسابات الأرباح والخسائر (والتي تفصل بنية الإيرادات وتكلفة التحويل والمعاملات مع المشغلين الآخرين المرخص لهم وتكاليف التشغيل).
- الموازنات العمومية (والتي تميز بين الأصول الثابتة والاستثمارات والأصول الحالية والخصوم الحالية بما فيها الأصول والخصوم التي تنشأ من تكلفة التحويل).
- بيان تكلفة التحويل.
- عمل تسوية بين الحسابات التنظيمية والحسابات المالية (والتي ستسلط الضوء على التكاليف غير المسموحة).

تقرير

الفصل المحاسبي

- بيان يعكس تطبيق أو تنفيذ التعديلات بموجب المادة 4-7.
- شهادة تدقيق.
- بيان رئيس مجلس الإدارة.

دليل المحاسبة:

- كشوفات مفصلة بالسياسات المحاسبية.
- أسلوب التخصيص (بما في ذلك تخصيص التكاليف المتعلقة غير المباشرة).
- طرق إعداد المعلومات على أساس معدل التكاليف المتزايدة على المدى البعيد LRAIC بما في ذلك تطبيق طريقة محاسبة التكلفة الحالية لتقييم الأصول.

تقرير

الفصل المحاسبي

3 الخاتمة

تم استخدام الملاحظات الهامة من أصحاب الردود، حيثما يكون ملائماً وذلك لتعديل مسودة اللائحة التنظيمية، التي تم إصدارها مع هذا التقرير.